Yemen Polling Center
المركز اليمني لقياس الرأي العام

تقرير أداء البرلمان

٥ يوليو 2013

تقييم أداء البرلمان اليمني

خلال الفترة (نوفمبر٢٠١١م - يناير ٢٠١٣م)

كتبه
كمال مقبل

شارك في كتابته
أنور التاج
كمال حيدرة

تم إعداد هذا التقرير بتمويل من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

مضمون هذه الوثيقة يقع على عاتق المركز اليمني لقياس الرأي العام ولا يعبر إطلاقا، وبأية حال من الأحوال ، عن موقف مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

المركز اليمني لقياس الرأي العام. كافة حقوق النشر والتصميم محفوظة © ٢٠١٤ .

الدور الخامس، عمارة بنك قطر الوطني (أمام البنك العربي)
شارع الزبيري، صنعاء، الجمهورية اليمنية
صندوق بريد: ٥٧٨٢
هاتف : ٦٤٧- ٥٠٥-٩٦٧١+
فاكس: ٦٤٨-٥٠٥-٩٦٧١+
الموقع الإلكتروني : www.yemenpolling.org
بريد إلكتروني : contact@yemenpolling.org

جدول المحتويات

قائمة الرسوم البيانية	٥
نبذة عن المركز اليمني لقياس الرأي العام	٦
نبذة عن معدي التقرير	٧
أهداف التقرير	٨
السياق السياسي - البرلمان و «الربيع العربي»	٨
سؤال الشرعية: البرلمان في المرحلة الانتقالية	١٠
نقاشات مجلس النواب خلال الفترة التي يشملها التقرير (نوفمبر ٢٠١١-يناير ٢٠١٣م).	١١
مجلس النواب والوضع السياسي	١٢
القضية الجنوبية	١٢
قضية صعدة	١٢
المجلس والوضع الاقتصادي	١٣
نقاشات المجلس حول الخدمات العامة	١٣
المجلس يرفض رفع أسعار الوقود	١٤
الموازنة العامة	١٤
مجلس النواب والوضع الأمني	١٧
مستوى اهتمام المجلس بالأمن وطبيعة الأحداث المناقشة	١٧
كيف تعاطى المجلس مع القضية الأمنية؟	١٧
الأمن في الموازنة العامة	١٨
ثالثا: ملاحظات على الجوانب الاجرائية	٢١
ملاحق	٢٣

قائمة الرسوم البيانية

الشكل ١: تصنيف النقاشات النيابية خلال فترة التقرير (بحسب عدد مرات المناقشة) ١١

الجدول ١: النقاشات النيابية حول الخدمات العامة ١٣

الجدول ٢: نتائج النقاشات النيابية حول الخدمات العامة ١٣

الجدول ٣: النقاشات النيابية حول الموازنة والحسابات الختامية ١٤

الشكل ٢: تصنيف النقاشات النيابية حول الأمن ١٧

الجدول ٤: نتائج النقاشات النيابية حول الأمن ١٨

الجدول ٥: الموضوعات المدرجة وغير المدرجة في جدول أعمال المجلس ٢١

الجدول ٦: نتائج النقاشات النيابية ٢٢

أهم الاسئلة المطروحة خلال فترة التقرير ٢٣

نبذة عن المركز اليمني لقياس الرأي العام

المركز اليمني لقياس الرأي العام مؤسسة بحثية غير حكومية تأسست في ٢٠٠٤ وحصلت على ترخيص رقم ١٤٧ من وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل في ديسمبر ٢٠٠٥. و كونه أول مركز لقياس الرأي العام في اليمن، فإن المركز يفتخر بمقدرته على تنفيذ أبحاث عالية الجودة في العلوم الاجتماعية. و قد حاز المركز اليمني لقياس الرأي العام على جائزة أفضل شريك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من معهد جالوب الدولي. ويقوم المركز اليمني لقياس الراي العام بإعداد وتنفيذ استطلاعات ودراسات الرأي العام باستخدام طرق متعددة في الدراسات بحيث تخدم احتياجات البحث في المؤسسات الوطنية والدولية والمنظمات والمؤسسات غير الربحية والوكالات الحكومية والاتحادات الدولية.

وينفذ المركز اليمني لقياس الرأي العام استطلاعات رأي عام ومجموعات مركزة ومقابلات معمقة ودراسات ديمغرافية وأبحاث السوق، كما يستخدم أساليب كمية ونوعية لمشاريع التنمية والمنظمات والمؤسسات الدولية والمؤسسات الإعلامية والمجموعات التجارية والبنوك وغيرها من الجهات. وقد أنشأ المركز مجموعة من الصحفيين المحترفين والأكاديميين والباحثين بالإضافة إلى بعض المتطوعين الذين يطمحون في إحداث تغيير تدريجي في اليمن متسلحين بعلوم اجتماعية ذات مقاييس دولية عالية. وكعضو في الجمعية العالمية لأبحاث الرأي العام والجمعية الأميركية لأبحاث الرأي العام، يظل المركز اليمني لقياس للرأي العام ملتزما بمعايير التميز في كل مجالات العلوم الاجتماعية.

ولدى المركز فريق متخصص و مؤهل يمتلك خبرة جيدة. ويتعاون المركز أيضا مع عشرات من الخبراء والمستشارين وأساتذة الجامعات داخل اليمن وخارجها. ومن ضمن أكثر من ٢٠٠٠ باحث ميداني قام المركز باختبارهم وتدريبهم، اختار المركز اليمني لقياس الرأي العام ٥٠٠ باحث من كافة مناطق البلد لتنفيذ أبحاثه الميدانية، ٥٠ بالمائة منهم من الإناث. وعلاوة على طاقمه وموارده الفنية، تتيح له خبرته في هذا المجال تنفيذ دراسات من أي حجم كانت في كل المحافظات اليمنية. وفي ذات الوقت يلتزم المركز بالمعايير الدولية الأكثر صرامة فيما يخص جودة المعلومات وضمان تنفيذ دراسات فعالة في الوقت المحدد.

ومنذ إنشائه، نفذ المركز اليمني لقياس الرأي العام وينفذ حاليا عشرات من مشاريع الأبحاث الكمية والنوعية حول العديد من القضايا التي تتراوح بين نماذج استهلاك القنوات الفضائية والإذاعات ووجهات نظر المستهلكين إضافة إلى قضايا حقوق الإنسان والمرأة والإصلاحات السياسية والفساد والصحة العامة والدراسات المتعلقة بالحكم، إضافة إلى قضايا أخرى. وفضلا عن نجاحه في تنفيذ دراسات رأي عام متعددة ومشاريع بحثية ، أجرى المركز اليمني لقياس الرأي العام دراسات اقتصادية ودراسات نوعية، وغطى كافة المحافظات اليمنية، كما نفذ دراسات عن طريق المقابلة وجها لوجه لأكثر من ١٠٠ ألف يمني.

ويمتلك المركز اليمني لقياس الراي العام خبرة واسعة في تنفيذ مشاريع ممولة دوليا. وقد تعاون ونفذ عشرات من المشاريع مع مؤسسات دولية متعددة من ضمنها الاتحاد الأوروبي، و أبحاث تشارني، و مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، و دانيكوم (شركة استشارات إعلامية)، و معهد جالوب الدولي، و المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية ، و مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، و المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، و الصندوق الوطني للديمقراطية، و مركز الدراسات العربية، و الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، و معهد الأبحاث (لندن)، و برنامج الأمم المتحدة للتنمية، و جامعة بون ، و جامعة ميتشغان ، و البنك الدولي، و هيئات أخرى.

نبذة عن معدي التقرير:

كمال مقبل:

حاصل على بكالوريوس في علم الاجتماع. وقبل أن يلتحق بالعمل في المركز اليمني لقياس الرأي العام، عمل لعامين في الجهاز المركزي للإحصاء. وخلال فترة عمله مع المركز اليمني لقاس الرأي العام، عمل في إدارة المشاريع ومراقبة وضبط الجودة، كما عمل في تصميم استمارات الأبحاث والمشاريع وتحليل البيانات وتدريب فرق العمل الميدانية. وقد أدار أكثر من ٢٠ جلسة مجموعة مركزة داخل وخارج العاصمة صنعاء، أغلبها عن قضايا سياسية وموضوعات أخرى حساسة.

أنور التاج:

صحفي وكاتب متخصص في الشأن البرلمان، درس في كلية الإعلام بجامعة صنعاء، قسم الإذاعة والتلفزيون. عمل لدى عدد من الصحف والمواقع الإخبارية اليمنية.. شارك في عدد من الفعاليات الثقافية والصحفية في اليمن والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية. يعمل حاليا محرراً لموقع مرصد البرلمان اليمني، ويقوم بالتغطية اليومية لجلسات البرلمان.

كمال حيدرة:

باحث وناشط سياسي حاصل على شهادة البكالوريوس من قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء، له مقالات في عدد من الصحف والمواقع الاخبارية المحلية، متخصص في مجال الأبحاث النوعية في المركز اليمني لقياس الرأي العام.

أهداف التقرير

يأتي هذا التقرير في إطار مشروع "مرصد البرلمان اليمني" الذي يهدف إلى تعزيز قدرات مجلس النواب اليمني من خلال توفير آلية مركزية للمعلومات وبيانات رئيسية ومصادر لأعضاء مجلس النواب، ومنظمات المجتمع المدني المعنية والصحفيين والمواطنين. ويكمن الهدف الأول والأخير من هذا المشروع والذي ينفذه المركز اليمني لقياس الرأي العام بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "ميبي" إلى دعم مجلس النواب وتطوير وتعزيز آليات تواصل أعضائه مع الناخبين بشكل خاص وبين المواطنين بشكل عام.

يعتبر تقرير الأداء النيابي هذا هو الخامس، الذي يغطي ١٢٢ جلسة خلال الفترة من ١٩ نوفمبر ٢٠١١- ١٦ يناير ٢٠١٣، ويأتي ضمن سلسلة تقارير خاصة بتقييم أداء مجلس النواب اليمني التي ينشرها مرصد البرلمان اليمني حول عمل وأداء مجلس النواب خلال فترة المشروع، وتهدف التقارير إلى رفع مستوى معرفة المواطنين بعمل مجلس النواب اليمني وأداء أعضائه وإلى تحليل أعماله وأنشطته. كما تهدف التقارير إلى توفير ملخص للمواطنين والمستفيدين الآخرين (أعضاء مجلس النواب، منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام) حول آخر أعمال وأنشطة مجلس النواب.

ونود التنويه أن كل تقرير من تقارير الأداء متوفر للمواطنين وغيرهم من المستفيدين والمهتمين عبر موقع مرصد البرلمان اليمني (www.ypwatch.org)، كما سيتم تقديم نسخة مصورة من التقرير لأعضاء مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين ووسائل الإعلام والمنظمات المهتمة.

السياق السياسي - البرلمان و "الربيع العربي"

تعد الفترة التي يعالجها هذا التقرير، التي تمتد من نوفمبر ٢٠١١م إلى يناير ٢٠١٣م، من الفترات الحاسمة في تاريخ اليمن عامة والبرلمان اليمني خاصة؛ فقد شهدت طورا تحوليا بدأ بعد أحد عشر شهرا من الاحتجاج الشعبي الذي عرف على نطاق واسع بـ" الثورة اليمنية"، وهو الأمر الذي ساهم في زيادة زعزعة الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مستقرة في عموم البلد من قبل ذلك. ويعد الفساد المستشري في مفاصل الدولة، والبطالة المنتشرة بين الشباب، والفقر المدقع الذي يضرب بأطنابه في أوساط معظم فئات الشعب، بعض العوامل الرئيسية التي دفعت إلى هذا الحراك الشعبي الثوري الواسع. إن فشل مؤسسات الدولة في التجاوب مع مطالب الشعب وتلبية رغباتهم قد غذى حالة السخط العارمة ضد الحكومة وسياساتها. وفي السنوات التي سبقت احتجاجات العام ٢٠١١م لم تتجلَ مظاهر المعارضة في الفعل خارج البرلماني (الذي يفتقر إلى التمثيل في البرلمان) كالحراك الجنوبي وحركة الحوثيين فحسب، بل تجلَت أيضا في صورة صراع بين الحكومة و أحزاب المعارضة. إنَّ فشل الحكومة في تنفيذ الاصلاحات السياسية والانتخابية على قاعدة من المشاركة والشفافية ظل نقطة صراع وخلاف بين حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم وأحزاب المعارضة الممثلة في اللقاء المشترك، وذلك منذ طي صفحة الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٦م. و قد ظل البرلمان حلبة مهمة لصراع أحزاب المعارضة و تنافسها مع حزب المؤتمر الشعبي العام. و استغلت تلك الأحزاب المعارِضة الانتخابات البرلمانية ،التي كان مقررا أن تعقد في ابريل ٢٠٠٩، من أجل الضغط على حزب المؤتمر حتى يقوم بتنفيذ الاصلاحات الانتخابية المرغوبة. فبعد أن بدأت الحكومة بالتحضير للانتخابات دونما اعتبار لتلبية أي من مطالب المعارضة المتعلقة بالإصلاحات الانتخابية، عمدت الكتل المعارضة المتمثلة في أحزاب اللقاء المشترك إلى مقاطعة الجلسات البرلمانية وحشدت الرأي العام في طول البلاد وعرضها إلى مقاطعة عملية التسجيل. وفي فبراير ٢٠٠٩ توصل الطرفان المتنازعان إلى حل عرف بـ"اتفاق ٢٣ فبراير" الذي نص على تأجيل الانتخابات لمدة عامين مع اصلاح النظام الانتخابي. وعلاوة

على ذلك، تضمن الاتفاق إقامة حوار وطني لحل الصراع بين الأحزاب السياسية. وقد جاء نص الاتفاق على النحو الآتي "*نظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا وحرصاً على إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وآمنة في ظل مناخات سياسية ملائمة تشارك فيها أطياف العمل السياسي كافة فإن الموقعين أدناه يرون ضرورة العمل على اتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة لتعديل المادة (٦٥) من الدستور المتعلقة بمدة مجلس النواب بما يسمح بتمديد فترة مجلس النواب الحالي لمدة عامين.. نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالاصلاحات الضرورية التالية: أولاً: إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية. ثانياً: تمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات وتضمين ما يتفق عليه في صلب القانون. ثالثاً: إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون*". (*مصدر الاتفاق: وكالة الأنباء اليمنية سبأ*) غير أن كلا من الاصلاحات السياسية والتوافق الوطني على تلك الاصلاحات المشار إليهما في نص الاتفاق لم ينفذا أبدا، وعوضا عن ذلك عمد حزب المؤتمر الشعبي العام إلى الهيمنة على البرلمان من أجل تمرير اصلاحات دون اعتبار لأي من مطالب المعارضة. وفي ديسمبر ٢٠١٠ وافق البرلمان، مبدئيا، على الغاء المدة المحددة للرئاسة تاركا المجال لصالح كي يظل رئيسا للبلد مدى الحياة. وهو الأمر الذي فاقم وتيرة التصعيد السياسي مع تعبئة أحزاب اللقاء المشترك لاتباعها في مختلف مناطق الجمهورية ضد هذا القرار.

ومن بعد ذلك اكتسبت مظاهرات المعارضة بعدا جديدا عندما أخذت موجة الاحتجاج الإقليمي، التي عرفت على نطاق واسع بـ " الربيع العربي"، في الامتداد إلى اليمن. و مع ازدياد حركة الاحتجاج في العاصمة صنعاء منذ يناير وفبراير ٢٠١١م استطاعت المعارضة أن تمارس الضغط على الرئيس السابق صالح ليقدم التنازلات و ليقترح بعض الاصلاحات وذلك في الثاني من فبراير ٢٠١١م. ومع أن المعارضة وافقت على تلك الاصلاحات المقدمة، إلا أنها احجمت عن قبولها مع اتساع رقعة المظاهرات الشعبية غير المتحزبة ومع ازدياد وتيرة العنف المفرط الذي واجهت به الحكومة تلك المظاهرات، و لم تكتف المعارضة بذلك بل أقدمت على الانضمام مبكرا إلى حركة الاحتجاج المناهضة للحكومة وذلك في فبراير من العام ٢٠١١م. وعلى إثر دفع أحزاب المعارضة باحتجاجها إلى الشارع لم يعد للبرلمان أي دور مؤثر في الأزمة السياسية التي أخذت دوائرها تتصاعد مع تصاعد التظاهرات في عموم البلد. وبعد أن منح البرلمان صالح طلبا بفرض حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوما بعد ما عرف بأحداث" جمعة الكرامة ١٨ مارس ٢٠١١م" التي أزهقت فيها أرواح أكثر من ٥٠ متظاهرا في " ساحة التغيير" على يد مسلحين، بعد ذلك علق البرلمان أعماله في مايو ٢٠١١م. ولم يعد البرلمان إلى استئناف نشاطه إلا في نوفمبر ٢٠١١ عندما اتفق حزب المؤتمر الشعبي العام مع أحزاب اللقاء المشترك على عودة البرلمان إلى عقد جلساته.

لقد جاء ذلك الاتفاق بين الأحزاب السياسية ضمن المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م التي قضت بأن يسلم صالح سلطاته لنائبه وأن يتم بدء مرحلة انتقالية تستعيد فيها البلاد استقرارها السياسي الاجتماعي والاقتصادي. لقد كان التوقيع على المبادرة بمثابة الاعلان عن استقالة صالح وتفويض كل صلاحياته لنائبه على أن يدعو النائب هادي لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة يكون فيها هو المرشح الوحيد التوافقي لكل الأحزاب. واستنادا إلى الاتفاقية ذاتها تم تشكيل حكومة وفاق وطني في ديسمبر٢٠١١م مكونة بالتساوي من المؤتمر وحلفائه من جهة ومن أحزاب اللقاء المشترك وحلفائه من جهة مقابلة. وبعد ثلاثة أشهر تم انتخاب عبدربه منصور هادي رئيسا للبلاد. أما بخصوص البرلمان، فقد نصت المبادرة على أن تتم الانتخابات القادمة مع انتهاء المرحلة الانتقالية، وهو الأمر الذي اقتضى أن يظل البرلمان على حالته التي كان عليها قبل العام ٢٠١١م دون إحداث أي تغيير في تركيبته التي تسود فيها أغلبية المؤتمر الشعبي العام.

سؤال الشرعية: البرلمان في المرحلة الانتقالية

بدأت ولاية البرلمان الحالي عام ٢٠٠٣م، إثر الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ابريل من العام ذاته، وكان من المفترض أن تنتهي مدة البرلمان في فبراير٢٠٠٩م، حيث يكون قد أنهى فترة الست سنوات المحددة في الدستور، غير أن اتفاقا أبرم بين الاحزاب السياسية في فبراير٢٠٠٩م قضى بتمديد ولاية البرلمان عامين إضافيين، و يتكئ المجلس في استمرار ولايته الدستورية على المادة ٦٥ من الدستور التي تجيز له ذلك في حال تعذر انتخاب مجلس جديد لظروف قاهرة؛ وتنص المادة (٦٥) على الآتي: "مدة مجلس النواب ست سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوماً على الأقل، فإذا تعذر ذلك لظروف قاهرة ظل المجلس قائماً ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول هذه الظروف ويتم انتخاب المجلس الجديد". وعلى الرغم من ذلك النص الدستوري إلا ان حيثيات التمديد للمجلس لم توضح طبيعة تلك "الظروف القاهرة", بل إن الواضح أن ظروفاً قاهرة كالحروب والكوارث الطبيعية لم تحدث، وهو ما يجعل شرعية هذا البرلمان على المحك، ومن هنا التذمر الواسع من أداءه ومن جدوى مخرجات جلساته

و قد كان من شأن المظاهرات الشعبية الواسعة وما صاحبها وسبقها من انعدام للاستقرار السياسي والاجتماعي أن حالت دون إجراء انتخابات برلمانية؛ وهو ما جعل شرعية البرلمان على المحك مرة أخرى، وذلك بعد أن انتهت مدته في العام٢٠١١ بالتزامن مع وصول حركة الاحتجاج إلى ذروتها. وبعد أن علق المجلس أنشطته في مايو ٢٠١١م أضحت قانونية استئناف المجلس لعمله في نوفمبر ٢٠١١ محل تساؤل قانوني وسياسي. وفي الوقت ذاته، وبعد تعليق العمل بالدستور غدت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة هي الإطار المرجعي لشرعية المجلس وغيره من مسارات الحكم في البلاد. وقد نصت المبادرة الخليجية في المادة الرابعة من مقدمتها على أن "يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة." ووفق المبادرة الخليجية فإن مجلس النواب الحالي يظل شرعيا وعليه مهام أثناء المرحلة الانتقالية، أهمها إقرار التشريعات اللازمة لتنفيذ المبادرة الخليجية، بما فيها اقرار قانون الحصانة والذي تم بموجبه منح صالح وأركان نظامه حماية قانونية من الملاحقة القضائية مقابل تنازله عن السلطة، ومنح الثقة لحكومة الوفاق ومناقشة وإقرار برنامجها، إلى جانب تزكية المرشح التوافقي لرئاسة الجمهورية، وإقرار قانون الانتخابات الجديد.

غير أن المبادرة – في مادتها الثامنة- حددت للبرلمان سقف صلاحياته ، بل أنها نزعت عنه – في مادتها التاسعة- القرار حين ألزمت الطرفين الموقعين عليها باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اعتماد البرلمان التشريعات والقوانين اللازمة لتنفيذ المبادرة، كما أنها عطلت اللوائح التنفيذية للمجلس حيث نصت المادة (٨)على الآتي: "يكون اتخاذ القرارات في مجلس النواب خلال المرحلتين الأولى والثانية بالتوافق وفي حال تعذر التوصل إلى توافق حول أي موضوع يقوم رئيس مجلس النواب برفع الأمر إلى نائب الرئيس في المرحلة الأولى وإلى الرئيس في المرحلة الثانية الذي يفصل في الأمر ويكون ما يقرره ملزماً للطرفين".

ونصت المادة(٩) على: "سيتخذ الطرفان الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب للتشريعات والقوانين الأخرى اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وفي هذه الآلية".

نقاشات مجلس النواب خلال الفترة التي يشملها التقرير (نوفمبر ٢٠١١ – يناير ٢٠١٣م)

حسب ما يوضح الشكل ١، فإن مجلس النواب ناقش خلال فترة التقرير مجموعة متنوعة من الموضوعات التي يأتي على رأسها القضية الأمنية التي حضرت ضمن موضوعات النقاش في ٥٠ مناسبة خلال هذه الفترة، يليها الموضوعات الاقتصادية ٣١ مرة، ثم العلاقة مع الحكومة والأوضاع الداخلية للمجلس، في المقابل ناقش المجلس موضوعات حقوقية في ٣ مناسبات فقط، والثقافة في ٥ مناسبات، وسيتعرض التقرير فيما يلي لطبيعة اهتمام المجلس في ثلاث جوانب رئيسة هي: الأوضاع السياسية، والأوضاع الاقتصادية، والأوضاع الأمنية.

الشكل ١: تصنيف النقاشات النيابية خلال فترة التقرير (بحسب عدد مرات المناقشة)

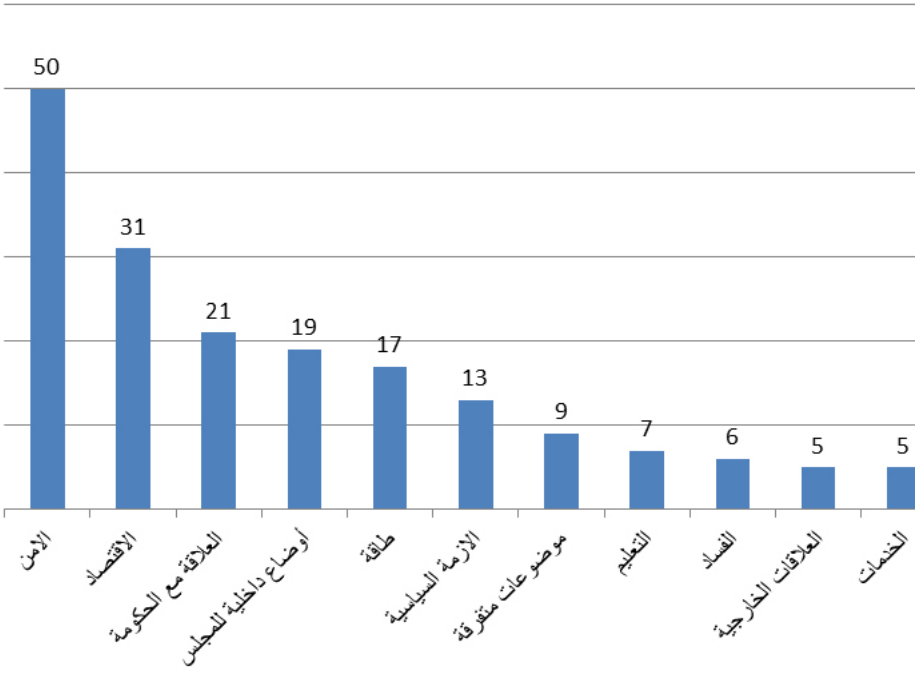

مجلس النواب والوضع السياسي

منذ أن استأنف مجلس النواب أنشطته في نوفمبر ٢٠١١م إلى يناير ٢٠١٣م ناقش المجلس قضايا متعددة بخصوص الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد، وحسب ما هو موضح في الشكل فإن الموضوعات السياسية جاءت في المرتبة السادسة ضمن أكثر الموضوعات مناقشة داخل المجلس خلال فترة التقرير، حيث طرحت هذه الموضوعات للنقاش في ١٣ مناسبة، توزعت ما بين موضوعات مرتبطة بالفترة الانتقالية، وموضوعات مرتبطة بالقضية الجنوبية، وموضوعات مرتبطة بقضية صعدة.

ناقش مجلس النواب موضوعات مرتبطة بالفترة الانتقالية في تسع مناسبات، ثمان منها كانت مرتبطة بالتمهيد للانتخابات الرئاسية المبكرة فبراير٢٠١٢م، وواحدة فقط، كانت للاستماع الى بيان المجلس بشأن مباركة المبادرة الخليجية، و الالتزام بالشروع في عملية انتقالية. وفي جلسة أخرى في ٢١ يناير ٢٠١٢م أكد البرلمان الاتفاق على أن نائب الرئيس هو المرشح التوافقي الوحيد للانتخابات الرئاسية، وأقر مشروع قانون يمنح صالح حصانة قضائية وفقا لما تضمنته المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة.

القضية الجنوبية

تعد القضية الجنوبية واحدة من أهم القضايا السياسية في اليمن منذ اندلاع الحراك الجنوبي عام٢٠٠٧م، الذي يرفع شعارات تدعو للانفصال عن الشمال، وقد أخذت القضية زخما متزايدا منذ ٢٠١١م. غير أن هذه القضية لم تكن ضمن أولويات مجلس النواب خلال فترة التقرير، حيث لم تحضر في النقاشات النيابية إلا في مناسبات معدودة، معظمها قاربت القضية الجنوبية من الزاوية الأمنية، وهو ما سيعرض له التقرير في الجزء الخاص بالأمن، أما من الناحية السياسية فإن المجلس لم يناقش هذه القضية إلا في مناسبتين فقط، أولاها كانت حول غياب القضية الجنوبية في المبادرة الخليجية، والثانية كانت حول إرسال لجنة برلمانية للاعتذار للقيادي الجنوبي علي سالم البيض نائب الرئيس السابق، وإقناعه بالمشاركة في الحوار الوطني، ولكن هذه اللجنة لم تشكل ولم يتم إرسالها، كما أنه لم يتم الخروج بأي قرار أو إجراء معين في الموضوع الأول.

قضية صعدة

وكما هو الحال بالنسبة للقضية الجنوبية، حضرت قضية صعدة في مناسبتين فقط، أولاها طالب فيها بعض النواب بخضوع الجماعة الحوثية لسلطة الدولة، والثانية نوقش فيها طلب مقدم من بعض النواب لرفع اسم النائب يحيى الحوثي من قوائم الانتربول الدولي (يتواجد يحيى الحوثي، وهو شقيق عبد الملك الحوثي زعيم التنظيم المسيطر على صعدة، خارج اليمن منذ ٢٠٠٤م، وكان مجلس النواب قد قام برفع الحصانة عنه ثلاث مرات آخرها عام ٢٠٠٩م)

والمعلوم أن النقاشات النيابية حول مجمل القضايا السياسية-التي اكتفى في بعضها النواب بتبادل الأحاديث التي وصلت أحيانا الى اتهامات بالعمالة لدول أجنبية-لم تخرج بأي قرارات أو إجراءات واضحة باستثناء مناسبتين فقط، الأولى قرر المجلس فيها دعوة نائب الرئيس السابق لاستكمال اجراءات ترشحه للانتخابات الرئاسية، والثانية قام المجلس بتزكية نائب الرئيس مرشحا توافقيا وحيدا للانتخابات الرئاسية. وبالجملة، فإن المجلس لم يخرج عن الدور المحدد له في المبادرة الخليجية في مجمل النقاشات المرتبطة بالعملية السياسية، التي تضمنت بنودا تحدد بشكل مسبق قرارات وإجراءات معينة يتخذها المجلس، كتزكية مرشح وحيد محدد الاسم لخوض انتخابات رئاسية اشترط الدستور اليمني أن تكون تنافسية، ومررها المجلس وفقا للاتفاقية مع أنها لم تكن تنافسية. ومن الملاحظ أيضا أنه لم تحدث في أي من النقاشات النيابية المرتبطة بالأزمة السياسية أي تباينات جوهرية بين الكتل النيابية، وأي اختلاف أو جدل كان يحدث بين النواب لم يكن يتجاوز سقف المبادرة الخليجية.

المجلس والوضع الاقتصادي

يعرض التقرير في هذا الجزء لنقاشات المجلس المرتبطة بالاقتصاد والخدمات العامة، ويركز التقرير في القسم الخاص بالاقتصاد على نقاشات المجلس حول الموازنة، فيما يركز في قسم الخدمات العامة على النقاشات النيابية المتعلقة بالطاقة.

وقبل الدخول في تفاصيل هذه الاقسام، تنبغي الاشارة إلى أن الموضوعات المرتبطة بالاقتصاد والخدمات تعد من أكثر الموضوعات المناقشة في المجلس مع الموضوعات المرتبطة بالأمن خلال فترة التقرير.

نقاشات المجلس حول الخدمات العامة

لم تحتل الموضوعات المرتبطة بالخدمات العامة موقعا متقدما ضمن الموضوعات المناقشة في المجلس خلال فترة التقرير، وإذا ما اعتبرنا التعليم، والصحة، والمياه، والطاقة، والنقل، ضمن الخدمات العامة، فإن الاحصائيات تشير الى أن اجمالي عدد المرات التي ناقش فيها المجلس موضوعات مرتبطة بهذه الخدمات يصل الى ٢٩ مرة، ويوضح الجدول ١عدد مرات النقاش في كل قضية من هذه القضايا

الجدول ١: النقاشات النيابية حول الخدمات العامة

الموضوع	العدد
الطاقة	١٧
التعليم	٧
المياه	٢
الصحة	٠
النقل	٣
اجمالي	٢٩

وحسب الجدول فإن المجلس ناقش موضوعات مرتبطة بالطاقة في ١٧ مناسبة، وجاء التعليم تاليا بحضور موضوعات مرتبطة به في ٧ مناسبات، في المقابل فإن المجلس لم يناقش في أي من جلساته المنعقدة خلال فترة التقرير أي موضوع مرتبط بالخدمات الصحية، فيما نوقشت موضوعات مرتبطة بالمياه في مناسبتين فقط.

نتائج النقاشات

توضح الإحصائيات أن نتائج النقاشات النيابية في الموضوعات الخدمية لم تكن إيجابية في معظمها، بل إن ثلاثة موضوعات فقط ناقشها المجلس في هذا الإطار واتخذ فيها إجراءات وقرارات واضحة، في حين ظل النواب يستمعون لتقارير أو مذكرات نيابية وحكومية في عشرة موضوعات من إجمالي الموضوعات الخدمية المطروحة للنقاش في المجلس خلال فترة التقرير، ولم تسفر النقاشات في ١٢ مناسبة عن أي قرار أو إجراء.

الجدول ٢نتائج النقاشات النيابية حول الخدمات العامة

نتيجة النقاش	التكرار
استماع لتقارير	١٠
مناقشة تقارير	٤
قرار	٣
نقاش بدون قرار	١٢

المجلس يرفض رفع أسعار الوقود

المجلس كان أكثر اهتماما بالموضوعات المرتبطة بقضية الطاقة، وكما وضحت البيانات في الجدول فإن عدد المناسبات التي نوقشت فيها هذه الموضوعات وصل الى ١٧ مناسبة، كما أن مناسبتين من ثلاث مناسبات اتخذ فيها المجلس قرارات واضحة في نقاشاته حول قضايا خدمية كانت في موضوعات مرتبطة بالطاقة، حيث رفض المجلس قرارات الحكومة برفع أسعار المشتقات النفطية، وهي من المرات النادرة التي يتخذ فيها المجلس قرارات تخالف أو تبطل إجراءات الحكومة.

ومن خلال استعراض النقاشات النيابية في هذا الجانب، يتبين أن موضوع أسعار المشتقات النفطية كان أحد موضوعات النقاش في ١١ جلسة من إجمالي ١٧ جلسة ناقش فيها المجلس موضوعات مرتبطة بالطاقة، في حين ناقش المجلس موضوعات مرتبطة بتوفير الكهرباء في جلستين، ونوقشت قضية صفقة بيع الغاز المسال لدولة كوريا الجنوبية في جلستين أيضا.

ورغم الفاعلية التي أبداها المجلس في موضوع رفع أسعار المشتقات النفطية، (قام بتشكيل لجنة خاصة لدراسة قرار الحكومة برفع الاسعار، وقدمت اللجنة تقريرا استغرق الاستماع اليه ومناقشته ٣ جلسات نيابية، لينتهي الأمر بتصويت النواب على رفضهم للقرار الحكومي)، فإن بقية الموضوعات المناقشة في هذا الاطار لم تخرج بأي قرارات أو إجراءات من قبل المجلس، على الرغم من أن بعض القضايا التي تم مناقشتها كانت قد اتخذت بعداً شعبياً، ووجد حراك حقوقي/سياسي يطالب بضرورة اتخاذ قرار حيالها، أو إلغائها، كما هو الحال مع قضية (الغاز المسال).

وتعد هذه القضية قضية خلافية حيث أن صندوق النقد الدولي طلب من الحكومة رفع الدعم عن أسعار الوقود، وهو ما من شأنه أن يرفع الأسعار. ورفع الأسعار أمر غير مقبول شعبيا، ولعل ذلك هو ما حدا بالبرلمان إلى أن يرفض رفع الحكومة للأسعار حتى يحافظ على ما تبقى له من شرعية بين الناخبين.

الموازنة العامة

عدد الجلسات التي ناقش المجلس فيها موضوعات مرتبطة بمشروع قانون الموازنة العامة للدولة أو بالحسابات الختامية للدولة، وصل الى ١٨ جلسة طوال فترة التقرير، لتصبح الموازنة قياساً ببقية الموضوعات من أكثر الموضوعات المناقشة في المجلس خلال هذه الفترة، وقد توزعت هذه الجلسات الى:

- ٧ جلسات ناقش المجلس موضوعات مرتبطة بالحسابات الختامية للدولة
- ١١ جلسة ناقش المجلس موضوعات مرتبطة بالموازنة العامة للدولة في عامي ٢٠١٢،٢٠١٣م، جلستان منها استمع المجلس فيهما الى رسائل حكومية، الأولى تبلغ فيها الحكومة المجلس بعدم تمكنها من تقديم الموازنة العامة لسنة ٢٠١٣ في الموعد الدستوري، والثانية يطلب فيها وزير المالية تحديد جلسة للاستماع للبيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠١٢م،

الجدول ٣النقاشات النيابية حول الموازنة والحسابات الختامية

الموضوع	عدد الجلسات
حول الحسابات الختامية	٧
حول مشروع الموازنة العامة	١١
اجمالي	١٨

في النقاشات النيابية حول الموازنة هناك ملاحظات عديدة في أكثر من جانب:

التزام الحكومة بتقديم الموازنة في المواعيد الدستورية:

قدمت الحكومة موازنة عام٢٠١٢م متأخرة بأكثر من خمسة أشهر، فيما قدمت الحكومة موازنة العام ٢٠١٣م نهاية شهر ديسمبر٢٠١٢م، متأخرة شهرين كاملين عن الموعد الدستوري الذي يفرض على الحكومة تقديم الموازنة قبل شهرين من انتهاء السنة المالية.

الوقت الذي يخصصه المجلس لمناقشة الموازنة

من المهم الاشارة الى أن النقاش العام للموازنة لا يأخذ من النواب وقتا طويلا، حيث تأخذ اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الموازنة عشرة أيام لتقدم تقريرها الى المجلس، فيما يأخذ الاستماع لتقرير اللجنة جلستين نيابتين، ويأخذ النقاش العام جلسة واحدة الى جلستين نيابيتين، وفيما يلي استعراض لسير النقاشات النيابية حول موازنة عامي ٢٠١٣،٢٠١٢م.

استغرقت الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١٢م، ست جلسات نيابية، واحدة تم فيها تقديم الموازنة من قبل الحكومة وأحالها المجلس للجنة خاصة لدراستها، وجلستين للاستماع لتقرير اللجنة الخاصة، وجلستين لنقاش الموازنة والتقرير، إحداها لم تكتمل بسبب خلافات بين بعض النواب ووزراء في الحكومة وصلت الى حد الاشتباك اللفظي، وجلسة أخيرة للتصويت والإقرار.

في موازنة العام ٢٠١٣م، استغرق النواب خمس جلسات، جلستين نيابتين للاستماع لتقرير اللجنة الخاصة، وجلسة واحدة فقط للنقاش، وجلسة أخيرة للتصويت والإقرار.

فاعلية المجلس في نقاش الموازنة

وفي هذا الجانب هناك عديد من النقاط يمكن اختصارها في التالي:

اللجنة الخاصة تستوعب ربع أعضاء المجلس

يشكل المجلس في العادة لجنة خاصة لدراسة مشروع الموازنة المقدم من الحكومة، ويحدد المجلس عشرة أيام كي تنجز اللجنة تقريرها ليتم طرحه للنقاش، ومن ثم التصويت على الموازنة.

اللجنة الخاصة تشكل من رؤساء اللجان والكتل البرلمانية، ومن عدد كبير من النواب يصل الى أكثر من سبعين نائبا، وهو ما يقارب ربع قوام المجلس، وتكون اللجنة برئاسة أحد نواب رئيس المجلس، وعند الشروع في عملها تقوم اللجنة بتشكيل عدة فرق يتوزع عليها أعضاء اللحنة، ليتخصص كل فريق بدراسة جزء معين من مشروع الموازنة، وعند تقديم اللجنة لتقريرها لا تقوم بتوضيح عدد الاجتماعات التي عقدتها سواء بكامل أعضاءها، أو تلك التي عقدتها الفرق المنبثقة منها، كما أنها لا توضح عدد النواب المشاركين فعليا وعدد المتغيبين مع أن هناك عدد من أعضاء اللجنة لا يحضرون معظم الجلسات النيابية وبالتحديد في السنة الاخيرة من عمر المجلس، وبهذا الخصوص يجب التأكيد على أنه من المهم أن تكون هناك آليات واضحة لعمل اللجنة، تتيح للرأي العام الاطمئنان بأن التقرير الصادر عن اللجنة شارك في إعداده كل النواب المنضوين في إطار هذه اللجنة.

في الموازنة؛ على ماذا يختلف النواب؟

في الموازنات التي قدمت الى المجلس خلال العامين الأخيرين، تركزت الخلافات بين النواب على عدد محدود من النقاط، بعضها يتعلق بالمسائل الإجرائية مثل اعتراض نواب المؤتمر الشعبي العام على مناقشة الموازنة دون حضور وزير المالية، وبعضها يمكن اعتباره امتداداً لحالة التجاذب السياسي الذي تشهده البلاد في هذه المرحلة، مثل الخلافات التي شهدتها موازنة ٢٠١٣م حول مخصصات ٢٠٠ ألف فرد في المؤسسة الأمنية والعسكرية تم تجنيدهم خلال العامين الأخيرين حسب تقرير اللجنة الخاصة، وهي الفترة التي شهدت انقساما سياسيا حادا امتد إلى المؤسسة العسكرية والأمنية التي انقسمت بدورها إلى معسكرين، يتبع كل معسكر منهما أحد طرفي الصراع السياسي في البلد، وخلال هذين العامين قام كل معسكر بتجنيد المئات من الشباب وفقا لمعايير سياسية، وتحسبا لتحول الصراع السياسي الى صراع مسلح.

مخصصات مشائخ القبائل في الموازنة كانت أحد الموضوعات الخلافية داخل المجلس، حيث طالب بعض النواب بإلغاء هذه المخصصات، غير أن هذا الطلب لم يتم الاستجابة له من قبل الحكومة التي كانت تبرر عدم استجابتها لبعض ملاحظات المجلس حول الموازنة بأن ذلك قد يشكل خرقا للتفاهم الذي أرسته المبادرة الخليجية، وأن الاستجابة لأي من هذه الملاحظات يقتضي تعديلا في نصوص المبادرة.

الخلافات حول الموازنة؛ شكلية سقفها المبادرة الخليجية

سرعان ما يتحول النقاش حول الموازنة داخل المجلس الى خلافات حادة بين النواب، تأخذ طابع الانقسام السياسي القائم في البلد خلال المرحلة الانتقالية ،وما قبلها، حيث تتخذ الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام موقعا معينا يقابله موقع أخر تتموضع فيه الكتل البرلمانية لأحزاب اللقاء المشترك، ورغم أن الحكومة الحالية مكونة من الفريقين بالمناصفة حسب ما قررته المبادرة الخليجية، إلا أن الملاحظ أن مواقع ومواقف الكتل البرلمانية تجاه القضايا والموضوعات المطروحة أمام المجلس يتحدد بناء على الخلفية السياسية للوزير المعني بهذه القضية أو ذلك الموضوع.

وكما حددت المبادرة الخليجية شكل الحكومة الحالية، فإنها حددت سقفا للخلافات داخل المجلس، وذلك حين ألزمت المجلس برفع الموضوعات التي يتعذر التوافق عليها الى رئيس الجمهورية ليتخذ القرار النهائي، ومن هنا ظهرت بعض الأصوات داخل المجلس تدعو الى رفع مشروع الموازنة الى رئيس الجمهورية لاتخاذ القرار النهائي بشأنها، وذلك بعد أن ارتفعت حدة السجالات بين النواب وتبدت صعوبة اتفاقهم على إقرار مشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠١٣م، إلا أن المجلس عاد وأقر الموازنة في الجلسة التالية لصدور تلك الدعوة.

المجلس يقر الموازنات دائما دون تعديل

رغم حدة النقاشات التي شهدتها الجلسات النيابية حول الموازنة إلا أن موازنات العامين ٢٠١٢،٢٠١٣م، أُقرت دون حدوث تعديل حقيقي فيها، حيث تعهدت الحكومة بالالتزام بالتوصيات التي وردت في تقارير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الموازنة، وهذا يعكس في الواقع مستوى وحدود التأثير الذي يتمتع به المجلس حاليا، في ظل تقييد الدستور لقدرة المجلس على احداث أي تعديل في مشروع الموازنة دون موافقة الحكومة.

مجلس النواب والوضع الأمني

مستوى اهتمام المجلس بالأمن وطبيعة الأحداث المناقشة

شكلت الأوضاع الامنية المادة الأهم لنقاشات المجلس خلال فترة التقرير، وخلال هذه الفترة نوقشت القضية الأمنية داخل القاعة العامة للمجلس في ٥٠ مناسبة، ليكون الأمن هو الموضوع الأكثر مناقشة من بين الموضوعات المطروحة أمام النواب خلال فترة التقرير.

الأحداث الأمنية التي ناقشها المجلس توزعت كما يوضح الشكل ٢ ما بين الأحداث الأمنية المرتبطة بالصراع السياسي في البلد (١٦ مناسبة، ٨ منها كانت حول أحداث أمنية مرتبطة بالقضية الجنوبية) وموضوع الأسلحة المهربة إلى اليمن من قبل جهات خارجية (٥ مناسبات) فيما توزعت باقي الأحداث على قضايا عديدة ومتنوعة، واللافت هنا أن قضية الطائرات دون طيار لم تحظ باهتمام مجلس النواب سوى في مناسبتين فقط، فيما ناقش المجلس العنف المرتبط بالتنظيمات الإرهابية في مناسبتين أيضا.

الشكل ٢تصنيف النقاشات النيابية حول الأمن

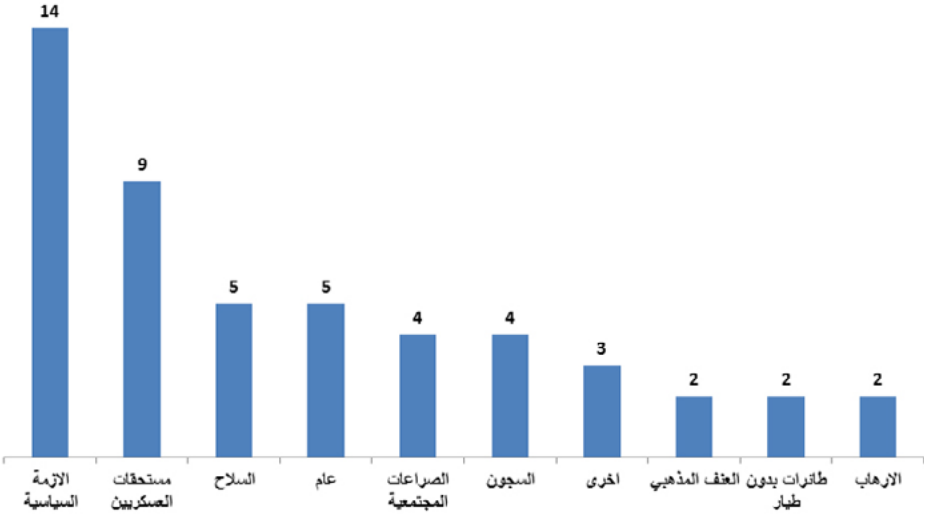

كيف تعاطى المجلس مع القضية الامنية؟

بالرغم من تصدر القضية الامنية قائمة الموضوعات الاكثر مناقشة في الجلسات النيابية، وعلى الرغم من حجم التدهور الأمني الحاصل، والمطلب الشعبية المتزايدة بضرورة إيقاف هذا التدهور ومعالجة آثاره، الا أن النقاش النيابي لهذا الموضوع لم ينتج في الغالب قرارات أو إجراءات محددة، وحسب الجدول ٤ فإن ١٤٪ فقط من الموضوعات الأمنية المناقشة في المجلس تم اتخاذ قرارات معينة بشأنها، في المقابل فإن ٥٨٪ من الموضوعات المتعلقة بالأمن كان النقاش فيها عبارة عن مداخلات لعدد من النواب لم يسفر عنها في نهاية الأمر عن أي قرارات أو إجراءات معينة، تكرر هذا الامر عند مناقشة كثير من الموضوعات المرتبطة بالأمن مثل دخول شحنات مهربة من السلاح الى اليمن عبر البحر، حيث اكتفى بعض النواب بالمطالبة بتشكيل لجنة للتحقيق في هذا الامر غير أن ذلك الطلب لم يتم قبوله ومن ثم انتهت الجلسة دون اتخاذ قرار معين، الأمر ذاته حدث عند نقاش موضوع قصف الطائرات الاميركية دون طيار لمنطقة رداع محافظة البيضاء وهو الحادث الذي أسفر عن مقتل عدد من المواطنين.

لقد كان أداء مجلس النواب فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية أداءً ضعيفا طوال فترة التقرير، وبالنظر الى طبيعة الاحداث

الامنية التي كانت منظورة أمام المجلس طوال هذه الفترة فإنه يمكن القول أن مجلس النواب اليمني لم يتخذ أي إجراء لوقف هذه الاحداث أو للحد من تداعياتها، ويعد الغياب التام لدور مجلس النواب في هذه القضية امتدادا لغياب دوره بشكل عام.

الجدول ٤نتائج النقاشات النيابية حول الأمن

النتيجة	التكرار	النسبة
قرار	٧	١٤
مناقشة تقرير	٢	٤
الاستماع لرسائل حكومية أو تقارير برلمانية	١٢	٢٤
مناقشة حوادث أمنية دون اتخاذ قرار	٢٩	٥٨
اجمالي	٥٠	١٠٠

الأمن في الموازنة العامة

جزء من النقاشات النيابية حول الموازنات العامة للدولة ٢٠١٢،٢٠١٣م، كان يتعلق بموازنات المؤسسة العسكرية والأمنية، حيث ورد في تقرير اللجنة المكلفة بدراسة مشروع موازنة العام٢٠١٣م، ملاحظات هامة حول موازنات وزارتي الدفاع والداخلية، وانتقد التقرير ارتفاع نفقات الوزارتين في الموازنة حيث بلغ نسبة النفقات المقدرة في الوزارتين ٤٥٪ من اجمالي النفقات في الباب الاول الخاص بأجور ومرتبات العاملين (نسبة استخدامات هذا الباب تصل الى ٣٢,٧٪ من اجمالي الاستخدامات المقدرة في الموازنة العامة للدولة لسنة٢٠١٣م)

ويمكن القول أن المجلس حقق بعض الإنجاز في هذا السياق، حيث تضمن تقرير اللجنة الخاصة توصيات ملزمة للحكومة بإيقاف عملية التجنيد، بعد أن تم تجنيد مائتي الف فرد خلال العامين الماضيين من خارج الموازنة حسب تقرير اللجنة، وفيما يلي أهم التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الموازنة العامة للدولة لسنة٢٠١٣م:

- الاسراع في معالجة الاختلالات الأمنية بما يحقق الأمن والاستقرار.
- التزام الحكومة بتطبيق نظام البصمة والصورة لإزالة الاسماء الوهمية في وزارتي الدفاع والداخلية، وجهازي الامن السياسي والقومي خلال موعد أقصاه سبتمبر٢٠١٣م، وإلزام وزارة الخدمة المدنية بتقديم تقارير ربعية تفصيلية الى مجلس النواب عن مستوى تنفيذ التوصية.
- ايقاف أي تجنيد من بداية عام ٢٠١٣م، وعدم التجنيد بدل الفرار أو المتقاعدين.
- إلزام الوزارتين وجهازي الامن القومي والسياسي، باستكمال بناء قاعدة بيانات موظفيها.
- على وزارة الدفاع تضمين تقديرات موازناتها السنوية وبيانات حساباتها الختامية في الاعوام القادمة كافة الموارد التي تحصل عليها من الدوائر التابعة لها التي تمارس أعمال وأنشطة ذات عوائد مالية.
- على الحكومة ووزارة الداخلية تحديدا تقديم خطة أمنية متكاملة والبدء بتنفيذها بشكل عاجل بما يكفل تحقيق الاستقرار وخلق بيئة استثمارية آمنة.
- تشكيل لجنة مشتركة من الدفاع، الداخلية، الخدمة المدنية، وزارة المالية، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وتحت اشراف لجنتي الدفاع والمالية بالمجلس للتأكد من سلامة الاجراءات المتبعة في عملية التجنيد خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٢م، وتقديم تقرير الى المجلس خلال مدة أقصاها يونيو٢٠١٣.

نشاط لجنة الدفاع والأمن

تعد لجنة الدفاع والأمن أحد اللجان النيابية العامة، وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس اختصاصات اللجنة بالتالي:

- مراجعة ودراسة التشريعات والاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بشؤون الدفاع والداخلية والأمن وأسر الشهداء والمعاقين وأسرى الحرب.
- الرقابة على كل الدوائر والمؤسسات العسكرية والأمنية ومتابعة مستوى أدائها.
- متابعة كل ما يحيله المجلس إليها من قضايا تهم القوات المسلحة والأم.
- الرقابة على مستوى تنفيذ القوانين العسكرية.

النشاط الرقابي للجنة

بالنظر إلى نشاط اللجنة خلال فترة التقرير، يتبين أن الكثير من الأحداث الأمنية التي وقعت خلال هذه الفترة، لم يقم المجلس بتكليف اللجنة للتحقيق فيها، بل كان غالبا ما يقوم بتشكيل لجان خاصة لهذا الغرض، وخلال فترة التقرير قدمت اللجنة تقريرا واحدا فقط يخص قضية خريجي الجامعات من منتسبي القوات المسلحة والأمن، وهو الموضوع الذي حضر في النقاشات النيابية خلال ٩ جلسات عقدها المجلس خلال فترة التقرير.

إنجاز اللجنة في الجانب التشريعي

رغم وجود خمسة مشاريع قوانين محالة إلي اللجنة إلا أنها، خلال فترة التقرير، لم تقدم سوى تقريرين فيما لا تزال الثلاثة الأخرى معلقة لديها ولم تقدم الى المجلس أي تقرير بشأنها، وفيما يلي قائمة بمشاريع القوانين المعلقة لدى لجنة الدفاع والأمن.

١- مشروع قانون مكافحة الإرهاب

تأتي أهمية مشروع قانون مكافحة الإرهاب من أن اليمن قد عانت ولازالت تعاني من الأعمال الإرهابية التي تضر بمصلحة الوطن والمواطن ، ولذلك كان لزاماً سن القوانين التي تجرم الأفعال الإرهابية وتحدد عقوباتها وبما يستدعي مواءمة هذا القانون بالاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب .

واشتمل المشروع على ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول التسمية والتعاريف، حيث عرف الإرهاب، وفقاً لما جاء في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، بأنه "كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد باستخدامها، يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردياً كان أم جماعياً بهدف الإخلال الجسيم بالنظام العام أو الإضرار بالمصلحة العامة أو إلحاق الضرر بالبيئة أو الصحة العامة أوالاقتصاد الوطني أو بأحد المرافق أو الممتلكات أو المنشآت العامة أو الخاصة، أو الاستيلاء عليها أو عرقلة السلطات العامة للدولة عن ممارسة أعمالها، أو تعريض أمن وسلامة المجتمع للخطر".

وتناول الفصل الثاني الذي اشتمل على اثنتي عشرة مادة تحديد الجرائم الإرهابية والعقوبات المقررة لها.

٢- مشروع قانون إنشاء أكاديمية الشرطة

ويهدف مشروع القانون إلى إعداد ضباط الشرطة وتأهيلهم علمياً وعملياً وتطوير وتنمية قدرات الضباط العاملين في هيئة الشرطة، وكذا القيام بالدراسات العليا التخصصية وإعداد البحوث العلمية النظرية والتطبيقية في علوم الشرطة وكل ما يتصل بها إلى جانب جمع البحوث والدراسات ونشرها وتبادل الخبرات مع المؤسسات العلمية المماثلة .

٣- مشروع قانون شركات الحماية والحراسات الأمنية الخاصة

ويهدف هذا المشروع إلى لتوفير الغطاء القانوني المنظم لعمل شركات الحماية والحراسات الأمنية الخاصة وذلك في ظل تزايد الطلب علي الخدمات التي تقدمها لبعض المنشآت الخاصة، وحدد مشروع التعديل الأعمال والأنشطة التي يجوز لهذه الشركات ممارستها والجهات التي تراقب انشطتها ومدى تقيدها بأحكام القانون.

مشاريع القوانين المنجزة:

١- مشروع تعديل المادة (١٥٨) من القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٠م الخاص بهيئة الشرطة

ينص المشروع على أن "تتولى هيئة الشرطة وفقا لأحكام الدستور والقانون حماية النظام والأمن العام والسكينة العامة ومكافحة الجريمة والقبض على مرتكبيها. فيما يمنح القانون هيئة الشرطة الصلاحيات التي تمكنها من أداء واجباتها في حفظ النظام والأمن العام والقبض على مرتكبي الجرائم. وجاء مشروع التعديل ليقرر الحماية القانونية لمنتسبي هيئة الشرطة من المساءلة عن الأفعال التي تحدث منهم أثناء أدائهم لواجبات وظيفتهم.." كما تضمن النص تعويض الضحايا من مدنيين أو عسكريين عن الأضرار التي تلحق بهم أو بالممتلكات الناتجة عن تلك الأفعال.

وتضمن مشروع تعديل القانون إضافة فصل جديد إلى الباب الثاني اشتمل على ست مواد تضمنت حالات انتفاء الجريمة من الفعل المنسوب لرجل الشرطة وألزمته بإثبات أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وانه كان يعتقد مشروعيته وان اعتقاده مبنياً على أسباب معقولة. وفي حالة تجاوز رجل الشرطة حدود أداء الواجب فيعاقب على هذا التجاوز بوصفه جريمة غير عمدية.

٢- مشروع تعديل القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٩١م الخاص بتنظيم السجون وتعديلاته

ويقضي هذا التعديل بتخصيص مكان في السجن لاستقبال السجناء عند دخولهم السجن، ويتولى تصنيفهم على النحو التالي:

- عزل السجناء الذين يدخلون لأول مرة عن السجناء ذوي السوابق.
- عزل السجناء مرتكبي الجرائم ذات الخطورة الاجتماعية البالغة.
- عزل السجناء الأجانب عن السجناء اليمنيين.
- عزل الأحداث عن السجناء البالغين.
- عزل السجناء الإناث عن السجناء الذكور.
- عزل السجينات بسبب الدين أو قضايا مدنية عزلاً تاماً عن السجينات بجرائم جنائية.

٤- مشروع قانون مكافحة الإرهاب.

٥- مشروع قانون إنشاء أكاديمية الشرطة.

٦- مشروع قانون شركات الحماية والحراسات الأمنية الخاصة.

ثالثا: ملاحظات على الجوانب الاجرائية

الالتزام بجدول الاعمال

تشير البيانات الى أن نسبة كبيرة من الموضوعات التي تناقش خلال الجلسات النيابية يتم طرحها من خارج جدول الأعمال، وكما يوضح الجدول ٥ أدناه فإن ٣٨,٢٪ من الموضوعات المناقشة لم يكن مدرجا في جدول أعمال الجلسات، وغالبا ما يتم طرح هذه الموضوعات من قبل النواب وأحيانا من قبل هيئة رئاسة المجلس.

الجدول ٥الموضوعات المدرجة وغير المدرجة في جدول أعمال المجلس

موضوعات النقاش	النسبة
من داخل جدول الاعمال	٦١,٨
من خارج جدول الاعمال	٣٨,٢

قضية الالتزام بجدول الأعمال خلال الجلسات النيابية تظهر في أكثر من جانب، فهناك أولا الالتزام بجدول أعمال الفترة، والمقر سلفا بداية انعقاد جلسات الفترة، وهناك مدى التزام النواب في مداخلاتهم بموضوع النقاش

- في الجانب الأول فإن المجلس لم ينجز جدول أعماله في أي من فتراته المنعقدة خلال السنوات الماضية، وفي الغالب فإن نسبة الانجاز لا تتعدى ٤٠٪ من جدول الأعمال عند انتهاء الفترة.
- في الجانب الثاني، يلاحظ دائما عدم التزام النواب بموضوع النقاش أثناء مداخلاتهم، وغالبا ما يتم التطرق الى قضايا أخرى لا علاقة لها بموضوع النقاش أو جدول أعمال الجلسة.

طبيعة المخرجات؛ نقاشات بلا قرار

معظم الجلسات النيابية التي عقدت خلال فترة التقرير لم تخرج النقاشات حول الموضوعات المطروحة فيها بنتائج إيجابية، ويبين أن ٩٪ فقط من الموضوعات المناقشة خرجت بقرارات واضحة، فيما ٣٨,٧٪ من الموضوعات المناقشة خلال فترة التقرير لم تفض الى أي نتائج، وظل النواب يواصلون الاستماع لتقارير نيابية أو حكومية في ٤٤٪ من الموضوعات المطروحة، في حين لم تفتح نقاشات حول هذه التقارير الا في ٩٪ منها فقط

ثمة عديد أسباب لعدم خروج النقاشات النيابية بنتائج واضحة؛

- أسباب متعلقة بإدارة الجلسات النيابية، حيث تفتقد رئاسة الجلسات الى الكفاءة اللازمة لتسيير وادارة النقاشات، ويحدث أن تدخل هيئة الرئاسة في مشاجرات جانبية مع النواب، كما أن بعض النواب اتهموا هيئة الرئاسة بمخالفة اللائحة الداخلية الناظمة لنقاشات النواب ومداخلاتهم
- أسباب متعلقة بكفاءة النواب وفاعليتهم: باستثناءات محدودة جدا فإن كل أعضاء مجلس النواب لا يقدمون أداءً برلمانيا منتجا، وتبين الإحصاءات المثبتة في نهاية التقرير مستوى فاعلية النواب من حيث عدد الأسئلة والاستجوابات المقدمة منهم خلال فترة التقرير، حيث تعكس الأرقام المتدنية جدا في هذا السياق مستوى متدني من الفاعلية النيابية، من ناحية أخرى فإن مداخلات النواب أثناء الجلسات تتسم بالإسهاب وعدم التركيز على موضوع النقاش ما يجعل هذه المداخلات عديمة الجدوى ولا تسهم بالتالي في دفع وتطوير النقاشات النيابية والخروج بنتائج ايجابية في نهاياتها.
- أسباب تعود الى اللجان النيابية: هناك مجموعة من الملاحظات حول أداء اللجان النيابية

. كل اللجان النيابية ليست ملتزمة بعقد اجتماعات دورية منتظمة وهناك كثير من اللجان لم تعقد أي اجتماع لها منذ أكثر من ثلاث سنوات.

ب. هناك بطء شديد في عمل بعض اللجان النيابية، وهو ما أدى الى تعثر اقرار الكثير من مشاريع القوانين، وتجدر الاشارة الى أن هناك تقارير نيابية لا زالت معلقة لدى اللجان المعنية منذ سنوات عديدة تصل في بعض الاحيان الى خمس سنوات.

الجدول ٦ نتائج النقاشات النيابية

المخرجات	النسبة
نقاش بلا قرار	٣٨,٧
قرار	٩
استماع لتقرير	٤٤
مناقشة تقرير	٨,٣

حضور الجلسات: النصاب دائما لا يكتمل

باستثناء جلسة واحدة فقط فإن كل الجلسات النيابية التي عقدها المجلس خلال فترة التقرير لم تكن مستوفية للنصاب القانوني الذي حددته اللائحة الداخلية للمجلس بحضور ٥٠٪ زائد واحد من اجمالي أعضاء مجلس النواب، أي ١٥١ عضوا من أصل ٣٠١.

وتكشف تقارير الرصد التي يصدرها مشروع مرصد البرلمان اليمني وينشرها على موقعه الالكتروني أن عدد الحضور الفعلي في معظم الجلسات لا يتعدى ٨٠ نائباً في الجلسة الواحدة، وهو عدد يقل كثيرا عن النصاب القانوني المحدد في اللائحة الداخلية، غير أن المحاضر الرسمية للجلسات والتي تقوم الامانة العامة للمجلس بتوزيعها على النواب في اليوم التالي لكل جلسة تتضمن بيانات مختلفة، حيث تشير دائما الى اكتمال النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الاعضاء في كل جلسة.

وقد سبق وأشرنا في تقارير الاداء السابقة الى مشكلة النصاب وعدم دقة بيانات المحاضر الرسمية للجلسات، غير أن الامانة العامة للمجلس تبرر ذلك بأن النصاب القانوني للجلسة يحتسب من خلال النظر في حافظة الموقعين على حضور الجلسة، وليس من خلال عدد الحضور الفعلي في القاعة عند افتتاح الجلسة، حيث يقوم عدد كبير من النواب بتدوين اسمه في سجلات الحضور ثم يغادر قبل افتتاح الجلسة، غير أن هذا التبرير لا يمكن التعامل معه سوى باعتباره تحايلا على اللائحة الداخلية، أو في أحسن الاحوال عدم فهم لنصوصها الواضحة في هذا السياق حيث تنص اللائحة في مادة (٨٣) : يشترط لصحة جلسات مجلس النواب حضور اكثر من نصف أعضائه مع إستبعاد الأعضاء الذين أعلن خلو مقاعدهم وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين إلا في الحالات التي يشترط فيها بموجب الدستور أو اللائحة أغلبية خاصة وعند تساوي الأصوات يعتبر موضوع المداولة مرفوضاً في نفس الدورة وتكون له أولوية العرض على المجلس في حالة تقديمه في دورة إنعقاد أخرى.

إن عدم توفر النصاب القانوني في ٩٩٪ من الجلسات التي عقدها المجلس خلال فترة التقرير يعكس وضعا خطيرا تعيشه المؤسسة التشريعية والرقابية الأعلى في اليمن، حيث يمكن طرح أسئلة خطيرة عن مدى تمتع التشريعات والقرارات التي أصدرها المجلس خلال ولايته كاملة بالشرعية في ظل اقرارها في جلسات غير شرعية وتفتقد للنصاب القانوني اللازم لصحة انعقادها

كما أن هذه القضية تفرض تساؤلات خطيرة عن صحة الوثائق الصادرة عن المجلس، ومدى صدق البيانات التي تتضمنها هذه الوثائق الرسمية.

ملاحق

أهم الاسئلة المطروحة خلال فترة التقرير

النائب	الانتماء السياسي	الوزير	السؤال	الدائرة الانتخابية
عبد الكريم جدبان	مستقل	وزير الداخلية	عن غرفة عمليات امنية في اليمن تديرها عناصر من الاستخبارات الأمريكية	٢٦٧
محمد شردة	مستقل	وزير الدفاع	عن تعيين قيادات عسكرية في المحافظات الجنوبية واستبعاد القادة الشماليين	٢١٨
جعبل طعيمان	إصلاح	وزير الزراعة	عن عدم اصلاح قنوات الري في سد مارب	٢٧٨
عبد الرحمن معزب	مؤتمر	رئيس الوزراء	عن عدم اعتماد التأمين الصحي لكافة موظفي الدولة أسوة بموظفي وزارة المالية ومصلحتي الجمارك والضرائب	١١٤
محمد ثابت العسلي	ناصري	وزير الخارجية	عن معاملة حاملي الجوازات الدبلوماسية نفس معاملة حاملي الجوازات العادية	٥٩
جعبل طعيمان	إصلاح	وزير الإدارة المحلية	عن شراء ٤٠ سيارة لأشخاص في أمانة العاصمة بمبلغ مليون و٦٠٠ ألف دولار	٢٧٨
عبد الرحمن معزب	مؤتمر	وزير الشؤون القانونية	عن حقيقة تسلم الوزارة مبلغ ٤٥٥ الف دولا مقابل التفاوض مع شركة موانئ دبي	١١٤
عزام صلاح	مؤتمر	رئيس الوزراء	عن صندوق علاج جرحى الثورة	٢٩٠
محمد الصبري	مؤتمر	رئيس الوزراء	عن شهداء وجرحى القوات المسلحة والأمن	٩١

عبدالرزاق الهجري	إصلاح	وزير الدفاع	عن صحة رفض قائد الحرس الجمهوري اخضاع منظومة الصواريخ لوزارة الدفاع	١٩٧
عبدالعزيز جباري	مستقل	وزير الدفاع	عن صحة وجود ١٠٠ الف ضابط وجندي وهمي في الحرس الجمهوري	١٩٥
عبد الرحمن معزب	مؤتمر	وزير التعليم العالي	عن أسباب الدفع بالطلاب الى الالتحاق بالجامعات الأهلية	١١٤
سنان العجي	مؤتمر	وزير الداخلية	عن توقف العمل بقانون الجنسية	٣٠١
عبد الكريم جدبان	مستقل	رئيس الوزراء	عن حقيقة تحول فندق شيراتون الي ثكنة عسكرية تابعة للسفارة الأمريكية	٢٦٧
جعبل طعيمان	إصلاح	رئيس الوزراء	عن حماية المواطنين في مأرب من الاصابة بالأمراض نتيجة تكرر تفجير انابيب النفط	٢٧٨
عبدالكريم جدبان	مستقل	وزير الدفاع	عن وصول معدات تقنية ومدرعات عسكرية أمريكية الى قاعدة العند	٢٦٧
محمد بكير صلاح	مؤتمر	وزير التربية والتعليم	عن أسباب نقل مدرسين من مدارس مديرة ملحان بالمحويت	٢٣٦
عبد القادر الدعيس	مستقل	وزير الأشغال العامة	عن اسباب توقف العمل في توسعة طريق إب ـ صنعاء ـ عدن	٨٨
عبد الملك القصوص	إصلاح	وزير التعليم العالي	عن التعليم الموازي	١٤
عبد السلام زابية	مستقل	وزير المالية	عن أسباب توقف العمل في منفذي علب والبقع بمحافظة صعدة	٢٦٥
علي بغوي أصلع	مؤتمر	وزير الكهرباء	عن تعثر مشروع كهرباء مديرية الضحي بمحافظة الحديدة	١٩١

صادق البعداني	إصلاح	وزير الخارجية	عن اعتقال السلطات الامريكية مواطن يمني في باكستان وايداعه سجن جوانتانامو	٣٤
عبد المعز دبوان	إصلاح	وزير التعليم العالي	عن أوضاع الطلاب اليمنيين العائدين من سوريا	٩٦
أحمد الحاج	إصلاح	وزير الأشغال العامة	عن سبب تأخر تنفيذ عدد من الطرق مديرية السياني بمحافظة إب	١٠٥
عبد الكريم جدبان	إصلاح	وزير النفط	عن وجود مقبرة نفايات كيميائية في الصليف	٢٦٧
عبد العزيز جباري	مستقل	رئيس الوزراء	بشأن الاعتداء على وزارتي الداخلية والدفاع واكتشاف خلية تجسس إيرانية	١٩٥
عبد الباري دغيش	مستقل	وزير النقل	عن الأوضاع الراهنة لميناء عدن	٢٨
فؤاد واكد	مستقل	وزير المالية	عن تأخر صرف مستحقات شراء الطاقة لمحافظة حضرموت وعدم دفع تعويضات المتضررين من السيول ٢٠٠٨م	٢٦٧
فؤاد واكد	مستقل	وزير الخدمة المدنية	عن وجود ٧٠٠٠ حالة ازدواج وظيفي في التوظيف الجديد	
عبد الكريم جدبان	مستقل	وزيري الداخلية والنفط	عن الخسارة الناجمة عن تخريب انابيب النفط والغاز وأسباب توقف مصفاة عدن	٢٦٧
عبد الحميد فرحان	مستقل	وزير النفط	عن اسطوانات الغاز التي تباع في الأسواق وهي غير صالحة للاستخدام	٥٤
محمد الحزمي	إصلاح	وزير التعليم العالي	عن قضايا فساد في وزارة التعليم العالي	١١
فؤاد واكد	مستقل	وزير الكهرباء	عن إعادة هيكلة المؤسسة العامة للكهرباء وعدد من المشاكل المتعلقة بالطاقة الكهربائية في حضرموت	١٤٥
مفضل إسماعيل الأبارة	إصلاح	وزيري الداخلية والإدارة المحلية	عن التقطعات في عدد من طرق الجمهورية	٢٢٤

عبد الكريم جدبان	مستقل	رئيس الوزراء	عن الأحداث في صعدة حجة وموقف الحكومة من تحليق طائرات أمريكية في أجواء صعدة	٢٦٧
سنان العجي	مؤتمر	وزير الثقافة	عن تهريب اثار يمنية الى لبنان	٣٠١
محمد الحاج الصالحي	إصلاح	وزير الدفاع	عن جملة من القضايا الأمنية	٢١٢
عبد الله المقطري	ناصري	وزيري الداخلية والدفاع	عن ملابسات ونتائج التحقيق في حادث السبعين	٧١
محمد منصور البكري	مؤتمر	رئيس الوزراء	عن صفقة تزويد محطات الكهرباء بالديزل دون الإعلان عن المناقصة	٢٣٦
محمد منصور البكري	مؤتمر	وزير الداخلية	عن اعتصامات طلاب كلية الشرطة	٢٣٦
جعبل طعيمان	إصلاح	وزير النفط	عن مخصصات التنمية في محافظة مارب من عائدات النفط	٢٧٨
عبد الحميد فرحان	مستقل	رئيس الوزراء	عن أسباب تأخر تنفيذ محطة تحلية المياه لمحافظتي تعز وإب	٥٤
عبدالحميد حريز	مستقل	وزيري الإعلام وحقوق الإنسان	عن استمرار حظر صحيفة الايام	٢٩٦
علي مسعد اللهبي	مؤتمر	وزير الإعلام	عن اقصاء عدد من العاملين في وزارة الإعلام ومكاتبها في المحافظات	١٠٧
محمد الحزمي	إصلاح	وزير الكهرباء والطاقة	عن صحة أن مديونية مؤسسة الكهرباء لدى الغير بغلت٧٠ مليار ريال	١١
صغير عزيز	مؤتمر	رئيس الوزراء	عن اعتداء الحوثيين على منطقة دماج	٢٨٠

مشاريع القوانين المقرة

مشروع قانون منح الحصانة لعلي عبدالله صالح ومعاوينه

نص القانون

باسم الشعب ..

نائب رئيس الجمهورية ..

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية ..

وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م بشأن الإجراءات الجزائية .

واستنادا إلى ما ورد في البند (ثالثاً) من مبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أوجب على مجلس النواب بما فيهم المعارضة أن يقر القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية لرئيس الجمهورية ومن عملوا معه خلال فترة حكمه .

وعلى الفقرة (التاسعة) من الآلية التنفيذية للمبادرة التي أوجبت على الأطراف اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب للتشريعات والقوانين الأخرى اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية الموقعتين في مدينة الرياض بتاريخ ٢٣ / ١١ / ٢٠١١م برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ووزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسفراء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي وسفير الاتحاد الأوروبي المعتمدين في اليمن وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في الرياض والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد جمال بن عمر .

واستنادا إلى ما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤ بتاريخ ٢١ / ١٠ / ٢٠١١ م في فقرته (الرابعة) التي دعت كافة الأطراف في اليمن إلى الالتزام بتنفيذ تسوية سياسية قائمة على مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي .

وحرصا على أن يساهم كل أبناء الشعب اليمني في مسيرة البناء والتنمية . واحتواءً للأزاء التي نتجت عن الأزمة الداخلية التي حدثت أثناء الفترة الماضية وما نتج عنها . وتجسيدا لروح التسامح الأصيل في عقل وضمير الشعب اليمني . ونظرا لمقتضيات المصلحة الوطنية . وبعد موافقة مجلس النواب .

اصدرنا القانون الآتي نصه:

مادة (١): يمنح الاخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، الحصانة التامة من الملاحقة القانونية والقضائية.

مادة (٢): تنطبق الحصانة من الملاحقة الجنائية على المسئوولين الذين عملوا مع الرئيس في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والامنية فيما يتصل بأعمال ذات دوافع سياسية قاموا بها أثناء أدائهم لمهامهم الرسمية، ولاينطبق ذلك على أعمال الإرهاب.

مادة (٣): على حكومة الوفاق الوطني تقديم مشروع بقانون او مشاريع بقوانين إلى البرلمان حول المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وفقاً لما ورد في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية في فقرتها (ح) من البند (٢١) بما يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان

والقانون الإنساني.

مادة (٤): يعد هذا القانون من أعمال السيادة ولايجوز إلغاؤه او الطعن فيه.

مادة (٥) تسري أحكام هذا القانون على الأفعال الواقعة خلال فترة حكم الرئيس علي عبد الله صالح وحتى تاريخ صدوره.

مادة (٦) يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية، ويفسر هذا القانون بما يتوافق مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤) لعام ٢٠١١م.

مشروع قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة:

الغرض من هذا المشروع هو حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ويأتي في إطار استكمال متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وبما يضمن وقف عمليات القرصنة وتزوير المصنفات (والتي عرفها القانون بأنها: أي عمل أدبي أو علمي أو فني مبتكر أياً كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض منه).

وقد جاء هذا المشروع في اثني عشر فصلاً تشتمل على ٩١ مادة تتضمن الحقوق الأدبية والمالية لمؤلفي المصنفات ومدة حماية حقوق المؤلف المالية للمؤلفين والاستثناءات من هذه الحماية وإجراءات الإيداع والاجراءات التحفظية والتدابير الحدودية والجزاءات والتعويضات وأحكاما عامة.

مشروع قانون الغرفة الملاحية

الغرفة الملاحية وفقا لهذا المشروع هي " منظمة مهنية تهدف الى العناية بشؤون الملاحة البحرية وتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة للسفن والركاب والبضائع، والعمل على تنمية وتطوير أنشطة النقل البحري والخدمات البحرية، ورفع كفاءة العاملين والعمل على رفع مستوى أعضائها المهني المرتبط بالنقل البحري.

مشروع قانون الرسوم القضائية:

ويسري مشروع هذا القانون الذي وافق عليه مجلس النواب في ١٨ ديسمبر ٢٠١١م على جميع الدعاوى والطلبات وأية وثائق أخرى تطلب من المحكمة وعلى أن تحصل الرسوم القضائية من قبل الموظف المختص قبل الشروع بإجراءات التقاضي وتورد إلى حساب الحكومة العام في البنك المركزي اليمني، ويتم التحصيل والتوريد وفق القوانين والأنظمة المالية والمحاسبية المعمول بها في أجهزة الدولة.

كما يقضي مشروع القانون بفرض رسم نسبي على دعاوى المنازعات التجارية والمدنية والإدارية معلومة القيمة وفقاً للنسب المحددة.

ويعفى هذا المشروع من الرسوم القضائية من ثبت عجزه عن دفعها بقرار من المحكمة فيما على طالب الإعفاء تقديم المستندات المؤيدة لطلبه على أن تحفظ صورة من قرار المحكمة في ملف الدعوى، وإذا زال العجز أثناء النظر في الدعوى أو التنفيذ جاز للمحكمة التي نظرت الدعوى إبطال الإعفاء وتحصيل الرسم متى ثبت لدى المحكمة صحة زوال العجز، وعلى أن يؤول إلى صندوق دعم القضاء ما نسبته ٣٠ بالمائة من الرسوم المتحصلة بموجب أحكام هذا القانون، وبما يخدم دعم القضاء وتحديثه.

مشروع قانون حق الحصول على المعلومات:

يضم مشروع قانون حق الحصول على المعلومة ٦٦ مادة موزعة على ستة أبواب ويهدف إلى تأمين وتسهيل حق المواطن في الحصول على المعلومات وتوسيع قواعد ممارسة الحقوق والحريات وتعزيز مقومات الشفافية وتوسيع المشاركة الواعية والمسؤولة وتمكين المجتمع في تنمية قدراته للاستفادة المتزايدة من المعلومات.

واعتبرت المادة ٢٤ من مشروع القانون الحصول على المعلومات حق من حقوق المواطن الأساسية، وحظرت على الأجانب الحصول على المعلومات شرط المعاملة بالمثل.

ومنح المشروع أي شخص طبيعي أو اعتباري حق التقدم بطلب الحصول على المعلومات الى الجهة المعنية بالمعلومات على لا أن يترتب على تقديم هذا الطلب أية مساءلة قانونية.

واستثنى مشروع القانون في الحصول على المعلومات تفاصيل عن الأسلحة والتكتيكات الدفاعية والاستراتيجيات والقوات العسكرية السرية أو العمليات العسكرية التي تهدف الى حماية الوطن، وأيضا المسائل السرية المتعلقة بالسياسة الخارجية المخصصة للشؤون الدفاعية والتحالفات العسكرية وتلك المعلومات المتبادلة مع دولة أخرى تم الاتفاق معها على إبقاء المعلومة سرية قبل تبادل أو منح هذه المعلومة، وكذا المعلومة التي من شأن الإفصاح عنها التسبب بغدر جسيم وبقاؤها محجوبة يساعد على منع جريمة أو اكتشافها أو اعتقال أو محاكمة جناة أو إدارة العدالة

مشروع قانون الموانئ البحرية:

يتكون مشروع قانون الموانئ البحرية من ٣٩ مادة موزعة على ١١ فصلا، ويهدف إلى "وضع الإطار القانوني، الذي تتمكن بموجبه سلطات الموانئ المختصة من الاضطلاع بمسؤولياتها في تخطيط، وبناء، وصيانة، وتشغيل، وإدارة الموانئ، وتشجيع تنمية الموانئ ومشاركة القطاع الخاص في توفير البنية الأساسية والتحتية للموانئ، وخدمات وتسهيلات الموانئ".

مشروع تعديل المادتين ٥ و ٦ من قانون التعرفة الجمركية:

وتتعلق التعديلات المقرة والمعنية بتعرفة الجمارك على السيارات والمركبات والاستيراد وما يرتبط بها والتي سبق أن خفضت تعرفتها بموجب القانون ٤١ لعام ٢٠٠٥، مع ثغرات في التصنيف والمدد الزمنية لحساباتها.

وتستهدف التعديلات زيادة الإيرادات الجمركية للدولة ومحاربة التهريب إذ لم يعالج القانون النافذ كيفية التعامل مع سيارات مضبوطة لا تسري عليها فترات حددها القانون الساري بفترة محددة هي ثمان سنوات فقط للسيارات، وكان غرضه منع دخول السيارات القديمة إلى اليمن.

وفرضت التعديلات غرامة بنسبة ٢٥٪ من إجمالي الرسوم والضرائب والعوائد الأخرى على السيارات التي دخلت البلاد بصورة غير مشروعة.

الاتفاقيات المصادق عليها

اتفاقية القرض الإضافي لمشروع طريق ذمار- الحسينية

وافق مجلس النواب في ٢ يناير ٢٠١٢ على اتفاقية القرض الإضافي لمشروع طريق ذمار–الحسينية المبرمة بين الحكومة اليمنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ ١٢ مليون دينار كويتي، ما يعادل مبلغ ٤٢ مليون دولار أمريكي.

ويهدف المشروع إلى تحسين خدمات النقل البري من خلال ربط المنطقة الوسطى في الجمهورية اليمنية بالمنطقة الغربية والإسهام في ربط المناطق ذات الكثافة السكانية العالية التي يمر بها المشروع إلى جانب كسر العزلة عن تلك المناطق المحرومة وتسهيل عملية ربطها مع بعضها من أجل تأمين تسويق المنتجات الزراعية وتنشيط الحركة السياحية، وذلك عن طريق استكمال الأعمال المتبقية من المقطع الأول من الطريق الممتد بين ذمار وكبود وشق وتعبيد المقطع الثاني للطريق الممتد من منطقتي كبود والمشرافة.

الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي

وافق مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ إبريل على انضمام اليمن إلى اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي للعام ٢٠٠٥م.

وتحفظت اليمن على الفقرة (١) من المادة (٢٣) من الاتفاقية والمتعلقة بعرض أي نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية للتحكيم أو محكمة العدل الدولية، حيث تقول اليمن إنها تحفظت على المادة بحجة إن إسرائيل قد تكون طرفاً في النزاع وهي دولة غير معترف بها من قبل اليمن.

ووافق المجلس على انضمام اليمن إلى هذه الاتفاقية مع تحفظه على البند (١) من المادة ٢٣ من الاتفاقية والذي سبق للحكومة إن تحفظت عليه عند إقرارها لهذه الاتفاقية، كما أكد المجلس على عدم الخلط بين مفهوم الإرهاب وحق الشعوب في امتلاك واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

اتفاقية قرض تعزيز مصادر المياه في العاصمة صنعاء

صادق مجلس النواب في ٨ يناير ٢٠١٢على اتفاقية القرض المبرمة بين اليمن والبنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز مصادر المياه في العاصمة صنعاء بمبلغ ١٤ مليون دينار إسلامي ما يعادل ٢١ مليون دولار أمريكي.

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز شبكة مياه العاصمة صنعاء عبر إيصال المياه إلى المناطق التي لا توجد فيها شبكات مياه أو تحديث الشبكات القديمة بغرض توفير مياه الشرب وترشيد استخدامها والتقليل من فاقد المياه الناتج عن التسربات أو الأعطال بشبكة المياه القديمة، كما ستعمل اتفاقية القرض على تحسين البيئة ورفع المستوى الصحي والمعيشي لسكان المناطق التي ستخدمها الشبكات المستقبلية، إضافة إلى المساهمة في دعم القدرات الفنية والإدارية للعاملين في المؤسسة المحلية للمياه والصرف بأمانة العاصمة.

اتفاقية قرض مشروع خطوط النقل ومحطات التحويل (الحبيلين - يافع - البيضاء)

صادق المجلس في ٢٢ إبريل ٢٠١٣ على اتفاقية القرض الممول من الصندوق الكويتي للتنمية بقيمة تسعة ملايين دينار كويتي أي ما يعادل ٣١ مليون دولار تكرس للمساهمة في تمويل مشروع خطوط النقل ومحطات التحويل " الحبيلين – يافع – البيضاء " .

ويتكون مشروع خطوط النقل ومحطات التحويل " الحبيلين – يافع – البيضاء من إنشاء وتوريد وتركيب خطوط نقل سعة " ١٣٢" كليو فولت " الحبيلين – يافع – البيضاء " بطول اجمالي ١٠٦ كيلو متر إلى جانب توسعة محطة تحويل الحبيلين من " ٣٣- ١٣٢" كيلو فولت ليربطها بخط النقل الجديد " الحبيلين – يافع " بسعة ٤٥ X٢ ميجا فولت أمبير ومحطة تحويل جديدة في البيضاء بسعة " ٤٥ X٢ ميجا فولت امبير.

كما يتكون المشروع من انشاء خطوط النقل ومحطات التحويل الفرعية متفاوتة القدرات لمنظومة " ٣٣ " كيلو فولت وإعادة تأهيل وتوسيع شبكات التوزيع جهد ١١ و ٠ ر٤ كيلو فولت من يافع والبيضاء بطول اجمالي ١٨٠ كليو متر ومحطات التحويل التابعة لها.

اتفاقية قرض دعم برنامج التصحيح الاقتصادي

صادق المجلس على اتفاقية القرض الممتد الثاني الموقعة بين اليمن وصندوق النقد العربي لدعم برنامج التصحيح الاقتصادي بمبلغ (٤٣) مليون دينار عربي ما يعادل (٢٠٠) مليون دولار أمريكي.

وتهدف اتفاقية القرض الممتد "الثاني" إلى دعم برنامج التصحيح الاقتصادي، وسيتم استخدامه بحسب رسالة الحكومة للبرلمان في تمويل مشاريع تنموية خاصة للكهرباء وأنبوب الغاز.

اتفاقية قرض دعم فرص التنمية الريفية

صادق مجس النواب في ٢٨ إبريل ٢٠١٢ على اتفاقية القرض المبرمة بين اليمن والبنك الإسلامي للتنمية بصفته مدير صندوق التضامن الدولي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم فرص التنمية الريفية في الجمهورية اليمنية بمبلغ ٨ ملايين و٣٣٠ ألف دينار إسلامي ما يعادل مبلغ ١٢مليون و٥٠٠ ألف دولار أمريكي.

ويهدف المشروع بصفة عامة إلى خلق فرص اقتصادية مستدامة ومساعدة ذوي الدخل المحدود الذين يعملون في القطاع الزراعي في محافظات (أبين وعمران وذمار والحديدة ولحج وصنعاء وأب وتعز).

www.yemenpolling.org



